IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
تسخير الذرة من أجل السلام

مسؤول الاتصال الوطني:

الأدوار والمسؤوليات

إدارة التعاون التقني بالوكالة الدولية للطاقة الذرية

شباط/فبراير ٢٠٠٨

أولاً- مقدمة

١- إن مسؤول الاتصال الوطني هو حلقة الوصل الرئيسية بين الوكالة والهيئات الوطنية المختصة بالتعاون التقني والأمور المتصلة به. ومن المسلَّم به أن دور مسؤول الاتصال الوطني دور محوري في ضمان الأداء الأمثل لبرنامج التعاون التقني وفي تعزيز الفوائد التي تجنيها الدول الأعضاء منه. وقد اعترف المؤتمر العام، في قراره GC(51)/RES/13 الصادر في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بأنّ الكيانات النوويّة الوطنيّة وغيرها من الكيانات ذات أهمية كشريك في تنفيذ برامج التعاون التقني في الدول الأعضاء، وفي الترويج لاستخدام التكنولوجيات النوويّة والتكنولوجيّات المتَّصلة بها من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنيّة، واعترف أيضاً في هذا الصدد بدور مسؤولي الاتصال الوطنيين. كما شجع هذا القرار على تعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة من خلال عدد من الإجراءات الهادفة إلى تحسين الفعالية والكفاءة التي يدار بها التعاون التقني، وتيسير تكوين الشراكات في مجال التنمية، ومساعدة الدول الأعضاء في ميادين محددة. وكي يتسنى القيام بذلك، ينبغي أن تتمكن الدول الأعضاء من إدارة الدعم المقدَّم من الوكالة والاستفادة منه على نحو فعال. وحسبما شدَّد مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي للوكالة في توصياتهما،[١] ووفقاً لما اقترحه الفريق الاستشاري الدائم المعني بالمساعدة والتعاون التقنيين[٢]، فإن النهج الفعال لتلبية هذه الاحتياجات يتمثل في تعزيز وتقوية دور مسؤول الاتصال الوطني. فتعزيز دور مسؤول الاتصال الوطني ومكتبه أو وحدته في الإطار الحكومي ضروري من أجل الإدارة الفعالة لبرنامج التعاون التقني في الدول الأعضاء.

٢- ويمثل مسؤول الاتصال الوطني في الدول الأعضاء المحور الذي تصبُّ فيه جميع الأمور المتصلة بالتعاون التقني للوكالة. ومن ثم، فإن واجبات مسؤول الاتصال الوطني تتجاوز كثيراً نطاق العمليات الإدارية. وتشمل هذه الواجبات القيادة، والتفكير الاستراتيجي، والإدارة التنفيذية، والإشراف، والتنسيق، وبناء علاقات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. ومن الجوانب التي تحتاج إلى عناية خاصة ما يلي:

- يستطيع مسؤول الاتصال الوطني الواعي بالقضايا والاتجاهات والاحتياجات والضالع باستمرار في التحاور وتبادل المعلومات مع نظراء المشاريع أن يؤدي دوراً تيسيرياً قيِّماً في معالجة المشاكل، بالتعاون مع الحكومة ومع أمانة الوكالة على السواء؛

- لمسؤول الاتصال الوطني المكلف برصد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، والذي يعمل منسق لحفظ/استرجاع المعارف، قيمة كبيرة في زيادة فعالية برنامج التعاون التقني؛

- تساعد إدارة البرامج الإقليمية والوطنية من جانب مسؤول الاتصال الوطني على زيادة الكفاءة وتفادي إزدواجية الجهود وتحويل الموارد لمجالات غير ذات أولوية؛

- يؤدي تحسين التواصل مع أصحاب المصلحة الأساسيين، وفقاً للسياسات والنُهُج الحكومية، إلى زيادة جدوى البرنامج وفعاليته. وتشمل قائمة أصحاب المصلحة الأساسيين المكاتب الحكومية المسؤولة عن التعاون الدولي، ووحدات التخطيط، وممثلي قطاعات التنمية الرئيسية في الدولة العضو، والجهات الشريكة المعنية بالتنمية على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي، بما فيها المنظمات غير الحكومية؛

- تتيح زيادة الربط الشبكي مع وكالات الأمم المتحدة والمانحين إمكانية تشكيل تحالفات وشراكات في إطار أنشطة التنمية بما يكفل تدبير موارد جديدة توجَّه إلى الأولويات الوطنية.

---

١ تقرير البعثة الميدانية الموفدة إلى المغرب للمراجعة الخارجية للحسابات، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الفقرات ٨-١١.

٢ تقرير مرفوع إلى المدير العام، الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري الدائم المعني بالمساعدة والتعاون التقنيين في دورة انعقاده الرابعة (SAGTAC IV-2)، فيينا، ٦-١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، التوصية رقم ٢.

٣- وبالنظر إلى نطاق أنشطة التعاون التقني، يوصى بأن تضع الدول الأعضاء طرائق ملائمة لتعزيز التواصل بين مسؤول الاتصال الوطني والبعثة الدائمة.

ثانياً- الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى مسؤول الاتصال الوطني

٤- ترد أدناه الأدوار والمسؤوليات معروضة بصفة أساسية في سياق وظيفة مسؤول الاتصال الوطني، وإن كانت تتصل بشكل مماثل بالمسؤوليات المؤسسية المناظرة للمكتب أو الوحدة التابع لها مسؤول الاتصال الوطني. ويضطلع مسؤول الاتصال الوطني بالمهام التالية:

'١' العمل بوصفه المنسق الرئيسي لإسداء المشورة إلى الحكومة بشأن جميع الجوانب المتعلقة ببرنامج التعاون التقني للوكالة.

'٢' العمل كحلقة وصل بين الحكومة والأمانة في جميع الأمور المتعلقة بالتخطيط، والبرمجة، وتنفيذ البرامج، ورصد برنامج التعاون التقني وتقييمه.

'٣' بناء قاعدة معارف لبرامج التنمية الوطنية من خلال الاتصال بالوكالات الإنمائية، وتحديد المجالات الممكنة لتعاون الوكالة ومشاركة المانحين.

'٤' ضمان أن تكون فوائد التطبيقات النووية الممكنة معروفة ومفهومة لدى الوحدات الحكومية القطاعية ذات الصلة، وجهة التخطيط الوطنية، والجامعات والمؤسسات العلمية، والمستخدمين النهائيين. ومن الضروري إقامة علاقة وثيقة مع هيئة التخطيط الوطنية بشأن برامج وأولويات التنمية ذات الصلة بالتعاون التقني للوكالة.

'٥' العمل كمركز للموارد المعرفية المتعلقة بعمليات التخطيط في الوكالة وطرائقها، وبالمستخدمين النهائيين. وعلاوة على ذلك، ضمان توثيق الدروس المستفادة والإجراءات التصحيحية والتعديلات والابتكارات المقترحة لمشاريع المستقبل، لأغراض الحفاظ على المعارف.

'٦' القيام بمهمة منسق وطني[٣] للإطار البرنامجي القطري، وتهيئة عنصر القيادة لإعداد هذا الإطار. وبصفة أكثر تحديداً:

- تعزيز عملية التعريف بالأهداف والغايات الوطنية، والبحث عن أوجه التكامل بين أولويات التنمية الوطنية واستراتيجية التعاون التقني وسياسات الوكالة بما يكفل أن تضيف الأنشطة المقترحة قيمة إلى جهود التنمية الوطنية؛

- الاضطلاع بدور قيادي في ربط الإطار البرنامجي القطري بالغايات الوطنية المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

- تنظيم وتنسيق الفرق العاملة في القطاعات الوطنية الرئيسية ذات الأولوية، كمُدخل في عملية الإطار البرنامجي القطري؛

- تنسيق إعداد خطة العمل والخطوات المنبثقة عن الإطار البرنامجي القطري؛

---

٣ على الرغم من أن المسؤولية العامة عن إعداد الإطار البرنامجي القطري في البلد تقع على عاتق مسؤول الاتصال الوطني، ينبغي تخويله صلاحية إسناد مهام تنسيقية إلى شخص آخر، إما في وحدته/مكتبه أو في وحدة أخرى/مكتب آخر.

- تنظيم ما حُدِّد في بداية العمل من مدخلات وطنية لازمة لخطة العمل المتفق عليها، على شكل مذكرة تتناول تصورات المشاريع؛

- ضمان أن تكون مبادرات المشاريع المحددة حديثا متوافقة مع الإطار البرنامجي القطري.

'٧' التعامل مع المؤسسات النظيرة للمشاريع ومع الأمانة في مجال صياغة المشاريع وتصميمها وتيسيرها وإدارتها، باستخدام الموقع الشبكي الخاص بإطار إدارة دورة البرنامج. وبصفة أكثر تحديداً:

- ضمان التنسيق مع جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة ذات الصلة فيما يتعلق بإعداد تصورات المشاريع وتقديمها إلى الأمانة؛

- استعراض تصورات المشاريع المقدَّمة مع النظراء؛

- إجازة تصورات المشاريع وتقديمها إلى الأمانة للنظر فيها؛

- تحديد الأولويات للتصورات التي تأهَّلت مبدئياً وفقاً للأولويات الوطنية؛

- استعراض وإقرار البرامج القطرية المقترحة (المشاريع الوطنية والإقليمية)؛

- مساعدة نظراء المشاريع على تيسير إجراءات التنفيذ، حسب الاقتضاء؛

- ضمان إتمام الإجراءات المتعلقة بتصفية أوضاع المشاريع وتقييمها في الوقت المناسب.

'٨' ضمان تعميم سياسات وإجراءات التعاون التقني على المؤسسات النظيرة للمشاريع، وكفالة فهمها والالتزام بها من جانبها.

'٩' المداومة، عبر المؤسسات النظيرة للمشاريع، على استعراض التقدم المحرز والمشاكل المصادَفة والإجراءات المتخذة فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع، وتيسير التنفيذ حسب الاقتضاء.

'١٠' مداومة الإحاطة بالمؤسسات الوطنية التي تشارك في أنشطة المشاريع البحثية المنسقة كجزء من قاعدة مرجعية لمشاركة الدولة عموماً في برامج الوكالة، وإبلاغ الجامعات والمؤسسات العلمية المعنية بالمشاريع البحثية المنسقة الجديدة ذات الصلة بتحقيق الأهداف الوطنية أو بتعزيز أنشطة التعاون التقني.

'١١' المواظبة على الاطلاع على حالة الأمان النووي والتدابير الرقابية في البلد، وعلى حالة التقيُّد بالصكوك القانونية المعتمدة تحت رعاية الوكالة.

٥- ولعل السلطات الوطنية تود النظر في إنشاء لجنة وطنية لإدارة البرامج تضم مسؤول الاتصال الوطني وممثلي القطاعات الوطنية الأساسية وأصحاب المصلحة الوطنيين الأساسيين. ويوصى بأن تجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة على الأقل وأن تصدر تقريراً، ربما تطلع عليه الأمانة. ودعماً لمسؤول الاتصال الوطني، قد تعمل اللجنة كهيئة توجيهية تقوم بما يلي:

- تعميم وتبادل المعلومات عن المشاريع والبرامج وأولويات التنمية؛
- رصد وإبلاغ المعلومات عن سياسات الوكالة ومبادراتها وبرامجها؛
- رصد عملية صياغة الإطار البرنامجي القطري وتحديثه وتنفيذه؛
- استعراض تصورات المشاريع المقدَّمة إلى مسؤول الاتصال الوطني من مختلف المؤسسات في البلد والنظر فيها؛
- مواءمة تصورات المشاريع مع أولويات التنمية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية؛
- اختيار تصورات المشاريع المزمع إحالتها إلى الأمانة للنظر فيها؛
- النظر في تصاميم المشاريع واختيارها وتصنيفها توطئة لإحالتها إلى الوكالة؛
- وضع الاستراتيجيات لبناء واستدامة الشراكات الداخلية والخارجية دعماً للمشاريع المعتمدة من الوكالة؛
- استنباط نُهُج لحشد أموال النظراء للمشاريع المعتمدة من الوكالة.

ثالثاً- سمات مسؤول الاتصال الوطني

٦- إن الأمانة تدرك أن مسؤولية اختيار مسؤول الاتصال الوطني تقع على عاتق الدولة العضو. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر إلى سمات مسؤول الاتصال الوطني المعروضة أدناه باعتبارها استرشادية.

٧- ويُطلب من كل دولة عضو تشارك في برنامج التعاون التقني أن تعيِّن موظفاً كبيراً وذا كفاءة إدارية وتقنية ملائمة للعمل كمسؤول للاتصال الوطني. وينبغي أن يُمنح مسؤول الاتصال الوطني الصلاحيات والموارد والبنية الأساسية الملائمة للاضطلاع بالمسؤوليات المبيَّنة أعلاه.

٨- وفي بعض الدول الأعضاء، قد تكون أعباء العمل ثقيلة على مسؤول اتصال وطني بمفرده، خصوصا إذا كان يتولى منصباً إدارياً رفيعاً ويعالج أيضاً قضايا لا صلة لها بالوكالة. ويمكن إسناد مهام محددة إلى مساعدي الاتصال الوطنيين من أجل تحسين الإدارة بوجه عام. وربما كانت بعض البلدان التي تنفذ برامج تعاون تقني أقل تعقيداً لا تحتاج إلى مثل هذا المستوى الموسع لعمليات مسؤول الاتصال الوطني، وفي هذه الحالة يمكن التركيز على الاستفادة المثلى من أدوات إدارية معينة، مثل إطار دورة إدارة البرنامج. ومن المهم، بالنظر إلى تزايد استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات، أن يزوَّد مكتب مسؤول الاتصال الوطني ببنية أساسية ملائمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩- وتعتمد فعالية مسؤول الاتصال الوطني بدرجة كبيرة على توفر مجموعة من الكفاءات التي تعكس المعارف الأساسية والقدرة على إصدار الأحكام التقديرية والاستعدادات الإدارية والمهارات القيادية، وهي الكفاءات الجوهرية الكفيلة بتسيير عملية التعاون على نحو يتسم بالمبادرة في ظل نهج قائم على تحقيق النتائج، واللازمة لحفز الابتكار والتعلم التنظيمي. ورغم أن المسؤوليات العامة لوظيفة مسؤول الاتصال الوطني إدارية؛ من المهم أيضاً– بالنظر إلى مجموعة الأنشطة المشمولة – أن تكون لديه معارف تقنية جيدة.

١٠- والمؤهلات المطلوبة لمسؤول الاتصال الوطني هي:

- موظف حكومي كبير حاصل على شهادة علمية في مجالات الإدارة و/أو العلم والتكنولوجيا؛
- مؤهلات معترف بها أو خبرة وظيفية مكافئة في مجال العلاقات الدولية؛
- خبرة كبيرة في إدارة البرامج التقنية، يفضَّل ألا تقل مدتها عن عشر سنوات؛
- مهارات اتصال ممتازة لربط الشبكات والتعامل مع جميع المستويات الحكومية والجهات الشريكة المعنية بالتنمية؛
- قدرات مؤكّدة عملياً على القيادة والأخذ بزمام المبادرة؛
- إجادة اللغة الانكليزية، بوصفها لغة العمل الرئيسية للوكالة؛
- القدرة على التعامل التفاعلي مع النظم الحاسوبية.

١١- وستوفر الوكالة إلكترونياً مجموعة أدوات تدريبية مصمَّمة بشكل ملائم لمسؤولي الاتصال الوطنيين وموظفيهم، ويجري استيفاؤها بصفة منتظمة. وستكون مجموعة الأدوات هذه مؤلّفة من وحدات نمطية تتناول المهام المحددة والإجراءات اللازمة والعمليات والمهارات الإدارية الضرورية للاضطلاع بمسؤوليات المنصب المتعددة.